

## وزارة التجارة الخارجية والصناعة

قرار رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠٠٥

وزير التجارة الخارجية والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛  
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير الصادرة بالقرار الوزاري  
رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاتها ؛  
وعلى قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٠٤ في شأن وقف نشاط  
بعض الشركات المصدرة لحين التحقيق معها ؛  
وبناء على مذكرة قطاع سياسات التجارة الخارجية بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٧ ؛

**قـرـر :**

(المادة الاولى)

- تُذَر الشركات المبينة أسماؤها بعد لمخالفتها أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥  
في شأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية :
- ١ - شركة صالح للاستيراد والتصدير ، سجل مصدرين رقم ٢٧٤٢٥ ،  
وعنوانها : ١٣٨ شارع الجيوش - سيورتنج - الإسكندرية .
  - ٢ - شركة دلتا للتوابل ، سجل مصدرين رقم ٣٧٤٦٤ ، وعنوانها : ٤٥ شارع  
البطل أحمد عبد العزيز - المهندسين - الجيزة .
  - ٣ - شركة الكعموش للاستيراد والتصدير ، سجل مصدرين رقم ٢١٥٧٨ ،  
وعنوانها : ١٤ شارع على بن أبي طالب - أبو قير - المنتزه - الإسكندرية .
  - ٤ - المجموعة المصرية الإيطالية للاستيراد ، سجل مصدرين رقم ٣٣٩٢٥ ،  
وعنوانها : ١ شارع إسماعيل رأفت من شارع الشيخ الأمير - حدائق القبة - القاهرة .

٥ - شركة الوادى للاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، (خار الله بسطوروس مترى) ،  
سجل مصدريين رقم ٤٦١٩ ، وعنوانها : ٧ شارع جاد الحق من شارع ترسا من شارع الخليفة -  
الأريزونا - الهرم - الجيزة .

٦ - شركة الداليا للتصدير والاستيراد ، سجل مصدريين رقم ٣٢٣٤٩ ،  
وعنوانها : ١٤٤ شارع سليم الأول - حلمية الزيتون - القاهرة .

#### ( المادة الثانية )

يوقف نشاط الشركتين المين اسميهما بعد لحين انتهاء إجراءات التحقيق معهما :

١ - شركة الهداية للتصدير ، سجل مصدريين رقم ١٠٣٠٢ ، وعنوانها : ٥ عطفة الجيزة  
شارع الجيش - باب الشعرية - شقة ٢ - القاهرة .

٢ - الشركة العالمية للمنتجات الغذائية (صوه فود) ، سجل مصدريين رقم ٣٦٥٩٣ ،  
وعنوانها : بساتين الإسماعيلية - الوحدة ٢ مركز بلبيس - الشرقية .

#### ( المادة الثالثة )

بِسحب القرار الوزاري رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٠٤ - المنسار إليه - فيما تضمنه  
من إيقاف النشاط التصديري للمجموعة المصرية الإيطالية للاستيراد .

#### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٠٠٥/٧/١٣

وزير التجارة الخارجية والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد